

هل يمكن الاحتكام إلي الرأي العام الأميركي..؟

الدكتور.نديم البيطار

نشرت هذه الدراسة في مجلة "المعـــرفة" السورية.العدد رقم

" 254".. الذي صدر بتاريخ 1/ابريل-نيسان 1983..

""

في عام 1963 أعددت دراسة بعنوان "أزمة الدعاية العربية في اميركا"، قدمت إلي حكومتين عربيتين آنذاك،حللت فيها طبيعة النظام السياسي-الايديولوجي الاميركي،وخلصت من ذلك التحليل إلي القول أنه مادام هذا النظام قائماً فإنه يستحيل علينا إحداث أي تغيير مهم في سياسة هذا النظام الصهيونية تجاه النزاع العربي-الاسرائيلي،ولهذا نصحت بسحب مكاتب الإعلام العربية من اميركا وتوزيعها في آسيا وافريقيا واميركا اللاتينية،لأن هذه المناطق تمر بمرحلة انتقالية مماثلة

للمرحلة التي نمر فيها ،وبذلك تكون منفتحة لإدراك قضيتنا وتأييدها." 1"

مرور عشرين سنة منذ ذلك التاريخ زادني قناعة علمية ودلل بشكل إضافي علي صحة ماخلصت إليه في تلك الدراسة.إن ممارسات السياسة الاميركية في مجري هذه المدة الطويلة وخضوعها المستمر لسياسة اسرائيل المتزايدة عدوانية وتوسعية ،كانت تدل باستمرار علي صحة ماتوصلت إليه تلك الدراسة.ابتداء من تلك الدراسة رددت في مناسبات عديدة أن هذا الواقع – أي خضوع سياسة اميركا الخارجية في الشرق الأوسط للإرادة الصهيونية بسبب طبيعة نظامها السياسي الايديولوجي نفسه يعني بالنسبة لنا– إن أردنا ان نكون مستعدين في معركتنا ضد الاحتلال الصهيوني–الاميركي لفلسطين لمجابهة جامعة مع الولايات المتحدة ،وهي مجابهة مفروضة علينا لايمكن التهرب منها ،ولكنني كررت في الوقت نفسه أن أداة هذه المجابهة الأولي والأساسية التي لايمكن لنا دونها الإنتصار أو خوض هذه المجابهة بأية فاعلية هي دولة الوحدة ،أو خطوات كبيرة في الطريق إليها ،وأن التوحيد السياسي يجب أن يكون الطريق إلي التحرير! ..

****

بعد مرور 35 سنة من العمل دون فائدة لكسب أو تحييد الكونغرس أو الحكومة الاميركية بالنسبة للنزاع العربي–الاسرائيلي،كان يجب علينا الاعتراف بأن طبيعة النظام السياسي الايديولوجي الاميركي هي نهائياً المسؤولة عن سياسة اميركا الصهيونية ،وأن أي تغيير مهم لهذه السياسة يفترض تغييراً جذرياً سابقاً في بنية هذا النظام السياسية والايديولوجية.فعندما تعيد ظاهرة معينة ذاتها رغم تغير المسؤولين،والحكومات والقيادات التي تصنع السياسة الخارجية ،ورغم تغير الأوضاع التاريخية والدولية التي تحيط بهذه السياسة ،لايمكن ارجاعها إلي إرادة ،أو خطأ ،أو انتهازية بعض الأفراد او الحكومات،بل يجب ارجاعها إلي طبيعة النظام نفسه ،لأن استمرارية النظام هي وحدها التي تستطيع آنذاك تفسير استمرارية الظاهرة.بدلاً من ذلك استمرت المؤسسات العربية الرسمية والشعبية ،ماعدا القليل منها ،في "المنطق" البالي القديم،"منطق"العمل علي تحييد أو كسب الكونغرس أو الحكومة الاميركية عن طريق الحوار والإقناع،أو المصالح المتبادلة

متجاهلة أن دروس 35 سنة تدل،إن هي دلت علي شئ،بأن المجابهة وليس الإقناع،هي السبيل الوحيد المفتوح أمامنا." 2"

ولكن الآن نواجه توكيداً علي نغمة هي،في الواقع،قديمة،يعترف فيها بأنه لايمكن الاتجاه إلي الكونغرس بسبب خضوعه للنفوذ الصهيوني، وأنه بدلاً من ذلك يجب الاتجاه إلي الرأي العام في اميركا وكسبه كطريق إلي تغيير أو تعديل سياستها الصهيونية.ولكن الإعتباطية العلمية التي ميزت الاتجاه الأول إلي الكونغرس هي التي تميز هذا الاتجاه ايضاً. هذا القول لايدرك طبيعة وحدود الرأي العام – أي رأي عام –،طبيعة الرأي العام الاميركي،علاقته بالنظام الإنتخابي والسياسي الذي يعمل فيه،بالمواطن الاميركي الذي يعبر عنه،مقوماته وأوضاعه الخاصة. الحقائق والوقائع الموضوعية التالية تكشف عما نعنيه وتدل أنه لايمكن الاعتماد علي الرأي العام الاميركي في تغيير سياسة الكونغرس والحكومة الاميركية الصهيونية.

1.إن أول واقعة يجب علي الأرجح إدراكها هي أن السياسيين وليس الناخبين،هم الذين يقررون،حتي في الأنظمة الديمقراطية الغربية، سياسة الدولة والقضايا والمشاكل التي تواجهها،كثيرون من المفكرين

السياسيين الكبار في الغرب،ابتداء من "باريتو" ،و"موسكا" ،و"ميشالز" ، وانتهاء بمجموعة حديثة كبيرة،أشاروا إلي ذلك وحللوا مايترتب علي هذه الحقيقة من نتائج.عندما نتكلم عن الرأي العام وأثره يجب،من ناحية أخري،أن لانتجاهل الواقعة التالية ،وهي أن هذه الأنظمة الديمقراطية تعني لجاناً ودوائر عديدة جداً ،تتميز كل واحدة فيها بحياة خاصة بها.إن اعضاء أو أدوات الإدارة الحكومية ،كوزارة الخارجية ،وكالة الاستخبارات المركزية ،والبنتاغون،تميل فعلاً إلي تنمية إرادة خاصة بها ،إلي نوع من الاستقلال الذاتي،إن ولاء الموظفين الأفراد يتجه فعلاً إلي التركز علي دائرتهم الخاصة كما تتركز علي الأمة ،وهو يتجه أولاً ،علي الأرجح،إلي دائرتهم." 3"

عندما نقول أن السياسيين والأحزاب يمثلون مصالح طبقية ،فإننا نؤكد في أحسن الأحوال نصف الحقيقة ،النصف الآخر،وهو لايقل أهمية ،هذا إن لم نقل أكثر أهمية ،يتضح لنا عندما ندرك أن السياسة "مهنة" أو "نشاط" يفرز مصالح خاصة به ،مصالح قد تتناقض،كما قد قد تنسجم،مع مصالح الجماعات التي يمثلها الحزب أو الفرد.الرغبات العامة والقدرة علي تنفيذها شيئان متمايزان تماماً ،لأن النظام السياسي أو السلطة السياسية

التي تعبر عنه تتميز بديالكتيك خاص بها يتابع طريقه بشكل مستقل إلي حد كبير عن تلك الرغبات أو هذه السلطة.كل نظام سياسي يتميز بإتجاهات أساسية تخرج عن الإرادة الفردية،والقيادات السياسية تعجز عن تعديل الإتجاه السياسي الأساسي بأي شكل مهم في الأوقات العادية.

2.الشكل الديمقراطي يتجه،عن طريق قرارات تتخذها الأكثرية،إلي طرح الطريقة التي يجب أن تحل بها مشكلة ما،أو انتخاب ممثلين يقررون،حسب إدراكهم وميولهم ومفاهيمهم،صورة حل المشاكل والقضايا التي يعالجونها.إنه لايمثل نموذج معرفة معينة،أو يفترض مستوي معيناً من المعرفة العلمية بين الذين يمثلونه،إنه فقط طريقة في إختيار الذين يقررون بإسم المجتمع،وبصرف النظر عن معرفتهم للقضايا التي يجب عليهم معالجتها أو إتخاذ قرار بشأنها.اميركا ديمقراطية تمثيلية،وهذا يعني نظرياً أن الشعب يستطيع السيطرة علي النظام السياسي عن طريق انتخاب ممثلين صالحين،مخلصين،وقادرين علي صنع مايراه الشعب ضرورياً للمصلحة العامة.ولكن إن كان هؤلاء لايتميزون بالمعرفة الضرورية،أو إن كانوا فاسدي الأخلاق والسلوك، فليس من رأي عام أو قانون يستطيع تصحيح أو تغيير الوضع.

القانون أو الرأي العام لايستطيع أن يكون بديلاً عن المسؤولية والأحكام الجيدة بين ممثلي الشعب.الأمة ليست أمة قوانين صالحة أو فاسدة والمجتمع لايتشكل من قوانين جيدة أو سيئة ،بل من رجال ونساء صالحين أو غير صالحين لنظام سياسي معين.الخير لايتحقق عن طريق قوانين أو رأي عام يدعو إليه ،والإعتماد علي القوانين في تحقيق المصلحة العامة ،أو علي الرأي العام في خلق سلوك صالح بين ممثلي الشعب، لايقود في ذاته أبداً إلي النتائج التي يبغيها.كل نظام سياسي يوفر أمثلة لاتحصي علي ذلك.إن رؤساء الولايات المتحدة كانوا ،مثلا ،يفوزون بالانتخابات في الرئاسات القليلة السابقة بإسم برنامج يدعو إلي ميزانية متوازنة.ولكنهم كانوا يتركون السلطة في عجز أكبر من الذي كان قائماً عند توليهم السلطة.الرئيس الحالي مثل بارز علي ذلك.إن مدينة نيويورك كانت تعمل منذ عدة عقود من السنين في ضوء قانون يفرض ميزانية متوازنة.ولكنها واجهت منذ بضع سنوات أزمتها المالية التي كادت تؤدي إلي إعلان إفلاسها.القانون والرأي العام لم يمنعا حدوث عجز تراكم وقاد إلي تلك الأزمة.نفس الأزمة تواجه حالياُ ولايات أخري رغم القوانين والرأي العام فيها.

3.القول بالرجوع إلي الرأي العام واقناعه يعني ضمناً علي الأقل مفهوماً يري أن الناس عقلانيون في سلوكهم،يعملون في ضوء العقل والمصالح العقلانية وليس تبعاً للمشاعر والمصالح الخاصة.الناس يستطيعون ولاشك ممارسة درجة معينة من العقل الموضوعي والإنتقادي ولكنها ليست كافية لتحرير السلوك من المشاعر والمعتقدات الاعتباطية وأشكال التزمت المختلفة التي تسيطر عليه ،وهي عندما تكون متوفرة فإنها تتجه إلي خدمة هذه المشاعر والمعتقدات والأشكال ،وليس العدالة والقانون والأخلاق،أو حتي المصلحة العامة العقلانية أو البعيدة المدي.

من السذاجة الكبري والفريدة الإعتقاد بأن الخطب الأخلاقية ،والحجج العقلانية ،الإبتسامات ومصافحة الأيدي،أو حتي الوقائع الموضوعية يمكن أن تحدث تغييراً مهماً في علاقات الدول.إن العلاقات التي تتحدد بنوازع وميول لاواعية أغلب الأحيان،أو بمصالح جماعية وطبقية تخضع لمفاهيم ايديولوجية معينة ،أي لمشاعر وخصومات قومية هي من صنع التاريخ وليس صنع العقل، ....إلخ.

القول إنه عن طريق الحوار العقلاني وبإسم العدالة وتقديم الوقائع والمعطيات الموضوعية التي تدعم الموقف العربي يمكن كسب الرأي العام

الأميركي وبالتالي تغيير سياسة الكونغرس والحكومة الصهيونية – هذا القول يشكل أغلوطة عقلانية كبيرة من أغاليط العقلانية المتفائلة.

إن لويد فيري، وهادلي كانتريل كتبا في كتابهما "معتقدات الأميركيين السياسية"، وهو كتاب صدر في الستينات، يقولان: "إن أكثرية الأميركيين لاتزال محافظة علي الصعيد الايديولوجي، أي أنها لاتزال تدعو إلي ضبط وكبح السلطة الإتحادية. ولكن أكثرية الشعب الأميركي كانت، من ناحية أخري، ليبرالية، أي أنها تؤيد البرامج الحكومية في تحقيق مقاصد اجتماعية". إنهما يخلصان إلي القول بأن الأميركيين يتميزون، بعبارة بسيطة، بإنفصام في الشخصية السياسية. فهم محافظون من ناحية ايديولوجية وليبراليون من ناحية عملية. المؤلفان يستعرضان سلسلة من هذه النتائج المتناقضة التي كشفت عنها الاستفتاءات العامة. إنهما وجدا مثلاً أن 79٪ يوافقون و 12٪ فقط لايوافقون علي القول التالي: " يجب علينا الإعتماد بشكل أكبر علي المبادرة الفردية وليس كثيراً علي برامج الخدمات الإجتماعية الحكومية". ولكن في نفس الوقت نجد أن 72٪ من هؤلاء يوافقون، و20٪ فقط لايوافقون علي القول التالي: "الحكومة الإتحادية مسؤولة عن إزالة الفقر من هذه البلاد".

هذا النوع من التناقض كان يعيد ذاته سنة بعد أخري وحول نفس النوع من الاسئلة.ظواهر كهذه،وهي النوع الذي يتحكم بسلوك الناس،تدل بوضوح علي أن العوامل التي تتحكم بالرأي العام ليست عقلانية.

دراسات الرأي العام في اميركا كشفت بوضوح،من ناحية أخري،عن قدرة الناس علي تجاهل الأفكار والوقائع والعلاقات العقلانية التي تتناقض مع ميولهم ورغباتهم.

4.الشعب الأميركي يتميز بدرجة عليا من الأمراض العقلية والنفسية،من ناحية،ومن الأمية من ناحية أخري،تزيد كثيراً من صعوبة،هذا إن لم نقل استحالة،الإتجاه إليه في ضوء الحجة العقلانية أو المعطيات الموضوعية التي تحيط بمشكلة ما.التقديرات العلمية تدل "أن واحدا من كل خمسة أميركيين مصاب بمرض عقلي ما.عدد ذوي الأمراض العقلية يزيد في الواقع،علي عدد جميع المصابين بالأمراض الأخري كلها.هناك سبعة ملايين من السكيرين المدمنين،وهذا العدد هو المعروف فقط.وهناك ملايين عديدة أخري من المدمنين علي المخدرات،من المسكنات إلي الهيروين.إن عدد الأفراد الذين أصبحوا عاجزين عن أن يكونوا علي مستوي الحياة أو مواجهتها،بلغ درجة وبائية".."4"

ويقول مونتاغو بعد أن ينبه بأننا "نقف علي حافة الهلاك لأن الأمراض العقلية أصبحت مزمنة بيننا، ومدشنة كطريقة في الحياة"، "انه يجب علينا أن نتساءل إن كانت القدرة العقلية للرجال الذين يشغلون المناصب العليا، ويؤثرون في حياة الملايين الآخرين، ملائمة لمراكزهم في ثقافتنا؟... يجب علينا أن ندرك إن كان المواطنون الذين يجعلون من الممكن لأشخاص كهؤلاء بأن يحققوا نزوعهم إلي السلطة، ليسوا مرضي كالذين ينتخبونهم! .." "5". أما من حيث الأمية فهناك 25 مليون أمي لايعرفون القراءة والكتابة في الولايات المتحدة. هناك أيضاً 30 مليون أخري علي حافة هذا النوع من الأمية. من ناحية أخري، هناك إلي جانب الذين لايعرفون القراءة والكتابة 72 مليون أميركي لاتتجاوز قدرتهم علي القراءة والكتابة مستوي السنة الخامسة في المدرسة الابتدائية.
هذه الأمية تستثني أصحابها من أي حوار عقلي وعلمي حول قضية سياسية تتطلب درجة ما من الدراسة والمطالعة.

5. الإتجاه إلي الرأي العام يستطيع أن يكون فعالاً في تغيير أو إحداث تحول فيه في وجهة معينة عندما يتمكن، أولاً، من الإعتماد علي إتجاهات وقوي إجتماعية أو ثقافية تستجيب له، وثانياً، عندما يستطيع

أن يفيد من التغيير الذي قد يتمكن من إحداثه بالتأثير في النظام السياسي الذي يريد تغيير سياسته.إن القضية العربية لاتجد إتجاهات وقوي من هذا النوع في المجتمع الأميركي،يمكن إعتمادها في التوجه إلي الرأي العام.إن الهيمنة علي وسائل الإعلام نفسها لاتستطيع تأمين الرأي العام إلي جانبها إن كانت القوي والإتجاهات الإجتماعية لاتستجيب لها.الصحافة الألمانية مثلا ،لم تكن في يد الحركة النازية عندما إستطاعت هذه الحركة أن تصل إلي السلطة عن طريق البرلمان والإنتخابات البرلمانية ،فقد نالت بمفردها 40٪ من مجموع الأصوات بينما وزع الباقي بين مايقارب الخمسين من الأحزاب والتشكيلات السياسية المختلفة.

6.إن مبادئ الحق والعدالة والقانون الدولي لاتقنع أو تكسب الرأي العام الأميركي أو أي رأي عام آخر.فالحاضر الذي يحرك المواطن الأميركي هو المصالح الخاصة.ومادام المواطن الأميركي لايري أن هذه المصالح مهددة بسياسة اميركا الصهيونية ،ومادامت علاقاته بالمؤسسات الصهيونية المختلفة في اميركا واليهود الأميركيين توحي له أن مصلحته تتأثر أولاً بهذه العلاقات،وطالما أن الضعف العربي السائد لايستطيع تغيير ذاته

وإلحاق الأذي الكبير بهذه المصالح،وطالما أن الأميركي لايدرك أن هذا الأذي يعود – عندما يحدث – إلي سياسة اميركا الصهيونية وليس إلي "جشع" العرب و"لؤمهم" كما حدث نتيجة أزمة الطاقة في السبعينات،فإن الرأي العام الأميركي لايمكن أن ينفتح لقضية العرب أو يتجه نحوها.

7.الناخبون يصوتون عادة لمرشح ليس بسبب إدراكهم له ولبرنامجه،بل لأنهم يكرهون أو يرفضون المرشح أو المرشحين الآخرين.كثيرون من الذين إنتبهوا إلي هذه الناحية دللوا عليها في دراساتهم أو تعليقاتهم الصحفية."الميول الأميركية تجاه الشرق الأوسط عكست تحيزاً شعورياً قوياً تجاه اسرائيل،وفي نفس الوقت كراهية عميقة للعرب،وريبة بهم، بشكل جعل من غير الممكن سياسياً للحكومة الأميركية اثناء العقد الماضي أن تعمل علي تحقيق حل عادل أو معقول للنزاع العربي–الإسرائيلي. العرب يوصفون بإزدياد كالعدو رقم واحد– كسبب التضخم المالي، والأزمة الإقتصادية،وكخطر علي حياة الغرب،وكهدف لعمل عسكري إن هم حاولوا (خنق) الغرب"." 6"

هنا تجدر الملاحظة العابرة بأن الخطأ في قول كهذا هو الإيحاء بأنه لولا هذه الكراهية للعرب لكان بمقدور الحكومة الأميركية تصحيح سياستها تجاه النزاع العربي-الإسرائيلي! .قول كهذا يتجاهل طبيعة النظام السياسي التي تنفتح للسيطرة التي تمارسها الصهيونية عليه ،وهي سيطرة تستمر حتي وإن حلت مشاعر أخري إيجابية بدلاً من تلك المشاعر السلبية تجاه العرب،لأنها ترتبط ببنية النظام نفسه.

8.إهتمام الناخبين بالسياسة ضعيف ومعرفتهم بقضاياهم أو إدراكهم للمشاكل التي تواجهها محدودة جداً ،إن الدراسة الأميركية الكلاسيكية حول "الناخب الأميركي" عبرت عن ذلك بالشكل الآتي: "إن مستوي الإنتباه السياسي بين جمهور الناخبين ككل منخفض إلي درجة يجب معها أن يكون ما يتعرض له هذا الجمهور مرئياً بشكل كبير إن أريد له ممارسة أثر في الرأي العام".

مايحدث هو أن عدداً غير محدود من الناخبين يبدأون من درجة الصفر في الإنتخاب.كل مايملكونه هو مشاعرهم المتزمتة حول القضايا التي يطرحها ،والتي تعبر عن مؤثرات مهنية إثنية ،عنصرية ،جنسية ، جغرافية ،أو غيرها.إنهم يلقون نظرة خاطفة علي المرشحين عن طريق

التلفزيون أو المذياع أو عن طريق نتف من المعلومات،غير الصحيحة عادة،والتي تصلهم عن طريق أصدقاء أو جيران.الناخب يرتب مختلف المرشحين في ضوء هذه المشاعر والمعلومات الضحلة،ثم يرفض منهم الذين لاينسجمون معها.العملية المماثلة لتلك هي التي يصل بها الفرد إلي نظام قيمه،أي رفض بعض القيم بغية الوصول إلي قيم مقبولة وإيجابية، البحث المستمر عن الهُوية يبدو،هكذا،كعملية سلبية كما هي الحال في موضوع الهُوية السياسية.الدفع السلبي يتقدم عادة علي الدفع الإيجابي." 7".لهذا كانت ذاكرة الناخبين السياسية ضعيفة جدا.

السياسيون البعيدو النظر ينبذون،في الواقع،وعودهم الإنتخابية بأسرع وقت ممكن بعد إستلام مناصبهم،لأن ذلك يعطي الناخبين الذين وثقوا بهم فرصة ينسون فيها خيبتهم قبل بداية الإنتخابات القادمة." 8"

السياسيون يعدون باستمرار اثناء الإنتخابات بوعود مختلفة لايحققونها ولايستطيعون تحقيقها،ولكن الناخبين يعيدون إنتخابهم.

"الآباء المؤسسون" للجمهورية رأوا،رغم خوفهم من الديمقراطية،أن انتشار المعلومات الصحيحة بشكل واسع يشكل أحسن علاج لأية مشاكل يمكن للديمقراطية أن تخلقها.إن ماديسون نفسه،وكان أكثرهم حذراً.

كتب ،يقول: "إن حكومة شعبية دون معلومات شعبية ،أو وسائل الحصول عليها ،تكون مقدمة فقط لمهزلة أو لمأساة ،ومن الممكن للإثنتين. إن شعباً يرغب بأن يكون الحاكم الخاص لذاته يحتاج لأن يسلح نفسه بالقوة التي تعطيها المعرفة فقط ". "9"

إن الشعب الأميركي لم يحقق من ناحية عامة هذا الشرط قط،وكان أفراده يزدادون جهلاً سياسياً مع الوقت ،ولامبالاة فكرية بالقضايا التي تواجه المجتمع والدولة.ولكن ماهو أسوأ من ذلك هو أن مندوبيه وممثليه في الحكم كانوا يشاركونه هذا الجهل المتزايد ،وخصوصا في السياسة الخارجية."إن الكونغرس كان ،منذ جيل ،جاهلاً إلي حد كبير بالسياسة الخارجية لأنه فضل أن يكون جاهلاً.فقد كان من الأحسن أن لايكون مسؤولاً.الأصوات التي يمكن خسارتها بدعم الرئيس في القضايا الخارجية كانت قليلة ،ولكن إن ساءت الأمور وكانت السياسة الخارجية خاطئة.فإن المسؤولية تكون مسؤولية الرئيس". "10" .

هناك في الواقع ،موقف سلبي تجاه القراءة والمطالعة ليس فقط في الأوساط العادية ،بل في الأوساط الفكرية التي يفترض فيها أن تجعل من القراءة والمطالعة عملاً يومياً أو مهنة لها ،وأعني بذلك أوساط المدرسين ،ومن

المدرسين الجامعيين،كثيرون من هؤلاء نبهوا إلي ذلك.إنني قرأت مرة مقالاً في النيويورك تايمز حول إحتمال تعيين السناتور ويليام فولبرايت،الذي كان رئيس "لجنة الشؤون الخارجية" في مجلس الشيوخ،كوزير للخارجية،قال فيه الكاتب بأن أحد الأسباب التي تحول دون مصادقة هذا المجلس علي ذلك كان نظرة اعضائه إليه كـــ"مفكر" بسبب إنشغاله بالمطالعة!..الممارسات السياسية والإنتخابية في الديمقراطيات الحديثة أخذت منذ مدة طويلة تثير الشكوك في الديمقراطية نفسها كنموذج نظام سياسي ممتاز علي نحو ما كان يقوله مؤسسوها الأولون،فمنذ ابتدأت دراسات الإنتخابات الحديثة بالظهور، أخذ الشك يتسرب إلي هذا المفهوم.النقد يتركز أساسياً علي اللامبالاة المدهشة التي يكشف عنها الناخبون،فهناك ليس فقط عدد قليل نسبياً من الناخبين الذين يغيرون رأيهم بين انتخاب وآخر،ولكن الناخبين يكشفون عن جهل تام بالقضايا المطروحة،ولايظهرون إهتماماً بهذه القضايا والتي يفترض إتخاذ قرارات حولها.هذا يمثل إنحرافاً واضحاً عن النموذج التقليدي حول المشاركة الديمقراطية." 11".

هذه الظاهرة تعترف بها بوضوح السوسيولوجيا السياسية حالياً.

الإختلاف هو،عند وجوده،حول النتائج التي تترتب عليها وليس حول الإعتراف بها.

9.القول بالرجوع إلي الرأي العام الأميركي يعني أن الناس يقدمون المصلحة القومية علي مصالحهم الخاصة،يرتبطون بها في تحديد هذه المصالح،ويتجاهلون الثانية عندما تتناقض مع الأولي.بعض الناس يحققون هذا،ولكن أكثرية الناس الساحقة – وخصوصاً في الأوقات العادية.أي الأوقات التي لايجابه فيها المجتمع أزمات ومخاطر خانقة تهدد وجوده أو حريات مواطنيه مباشرة – تنطلق من مصالحها الخاصة وتدور حولها في تحديد موقفها من السياسة.إن المواطن الأميركي يمحور حياته علي الإستهلاكية وليس علي الايديولوجية،هذه الإستهلاكية توجه الناس بشكل إضافي قوي إلي الإنشغال بحياتهم ومصالحهم الفردية والخاصة بعيداً عن السياسة والتسييس،"فالناس يعيشون حياة آنية،يوماً فيوماً وبشكل يبدو قادراً علي تعويضهم في المدي القريب عن الحياة التافهة التي يحيونها"."12".ولاء الأميركيين للنظام "يتم عن طريق منافع الرأسمال التي تعني أن الديمقراطية الإستهلاكية أهم من الديمقراطية السياسية..." التوسع الرأسمالي "يعني هنا أن النمو

الإقتصادي...سيخنق المطالب الديمقراطية عن طريق إغراقها في بحر من الأدوات الآلية..." "13".

10.الرجوع إلي الرأي العام الأميركي والإحتكام إليه يعني أيضا أن وسائل هذا الإحتكام او الرجوع إليه ،أي وسائل الإعلام متوفرة بشكل متساو،موضوعي وغير متحيز لوجهة النظر العربية من ناحية ،ولوجهة النظر الإسرائيلية من ناحية أخري،هذا أمر لايتوفر أبداً ،أو حتي من بعيد.فهذه الوسائل،من التلفزيون إلي المذياع،ومن السينما إلي المسرح، ومن الصحافة إلي دور النشر.تؤيد أساسياً وجهة النظر الإسرائيلية وتتركز علي الإنتصار لها.

**** ****

هذا النقد العام الذي يشير إلي خطأ الإعتماد علي الرأي العام في الولايات المتحدة في تصحيح أو تغيير سياسة اميركا الصهيونية تجاه النزاع العربي–الإسرائيلي يدل علي ذاته أساسياً في ثلاث حقائق موضوعية كبري،وهي أولاً ،عجز هذا الرأي،عند وجوده،عن التأثير في سياسة الكونغرس.ثانياً ،الجهل السياسي الذي يميز جمهور الناخبين

الأميركيين (وقد ألمحنا إليه فيما تقدم).ثالثاً ،استمرار الرأي العام الأميركي في تأييد اسرائيل بشكل رتيب رغم التحولات التي حدثت في المنطقة العربية ، رغم أهميتها المتزايدة المتزايدة للمصالح الأميركية ، رغم البترول العربي الذي يشكل شريان الحياة للإقتصاد الأميركي والغربي، ورغم الجهود المتواصلة ليس فقط من قبل الحكومات العربية ومكاتب الإعلام العربي، بل من قبل الكثير من الهيئات الأميركية التي كانت تعمل منذ عام 1948 علي طرح قضية العرب وعدالتها أمام الشعب الأميركي ولكن دون جدوي.

-عجز الرأي العام الأميركي تجاه الكونغرس وسياسته.

إن أكثر الجماعات الضاغطة (Pressure groups) أو اللوبيات (Lobbies) نجاحاً في التأثير في الكونغرس، تمثل أقليات، وهي تفرض عليه قرارات وتشريعات تعترض عليها أكثرية الأميركيين أو لاتبالي بها. إن استفتاءات الرأي العام تكشف، مثلاً ،أن 70٪ من الأميركيين يحبذون شكلاً من أشكال التقييد الشديد لإمتلاك المسدسات، ولكن "جمعية البندقية الوطنية" إستطاعت حتي الآن أن تقوم بنشاط ناجح جداً يمنع ذلك ويحول كل مايصدره الكونغرس في هذا الشأن إلي

قرارات دون معني." 14".

في تعليق حول ما أسماه "لغز النظام السياسي الأميركي الذي لايعمل والذي رغم ذلك يعمل جيداً". يكتب المعلق الأميركي المعروف، جاك اندرسون، "أنه فيما يتعلق بمسألة صغيرة كمسألة تقييد وضبط انتشار المسدسات نجد أن جماعة ذات مصلحة واحدة ذات موقع قوي – كـــ"جمعية البندقية الوطنية"– تستطيع أن تخذل الرأي العام كما يتمثل في استفتاءات متوالية، وأنه فيما يتعلق بقضية كبيرة كالشؤون الخارجية، نجد أن أقلية من 34 سناتور في كونغرس من 535 عضواً، تستطيع دستورياُ أن تنقض (Veto) معاهدة كمعاهدة (سالت) الثانية (SALT II) حول تجميد سباق التسلح الذري". " 15".

هناك علي الأرجح أكثرية اميركية تؤيد تأميناً صحياً وطنياً، و "تأميناً دون خطأ" علي حوادث السيارات، وهي اكبر من الأكثرية التي تريد تشريعاً يضبط ملكية المسدسات ويقيد شراءها. ولكن الأول يواجه معارضة "لوبي" الأطباء، والثاني معارضة "لوبي" المحامين، وهما لوبيان قويان جداً، نجحا حتي الآن في منع المصادقة عليهما في معظم الولايات.

إن هذا يعني المحافظة علي وضع يموت فيه مرضي أميركيون من قلقهم

حول الفواتير الطبية أكثر مما يموتون من مرض السرطان،كما كتب أحد المعلقين.

إن جمعية وكلاء بيع السيارات المستعملة التي تبرعت بمبلغ 850.000 دولار لأعضاء الكونغرس في هذه الإنتخابات (نوفمبر 1982) ،استطاعت أن تقتل مشروعاَ قدم إلي الكونغرس،يفرض عند المصادقة عليه ،بأن يكشف هؤلاء الوكلاء عن أنواع الأعطال الموجودة في السيارة عند بيعها." 16".المجلس التمثيلي صوت بأكثرية 266 ضد 133،ومجلس الشيوخ بأكثرية 69 ضد 27 في رفض هذا المشروع.

معظم المناقشة دارت حول نتائج الضغوط التي قام بها "لوبي" وكلاء بيع السيارات الذين قاوموا هذا القانون.إن أحد اعضاء الكونغرس،توبي موفيت،صرح بأن هذه النتيجة "تقول أشياء كثيرة حول فساد الحياة السياسية بسبب التبرعات الإنتخابية" ،وألح علي الأعضاء الذين تسلموا هذه التبرعات من وكالات بيع هذه السيارات بالإمتناع عن التصويت، مقترحاً بأن تسمية القانون تكون أكثر انسجاماً مع الواقع إن كانت "قانون الكونغرس المستعمل"." 17".

إن كانت قوة "اللوبي" تستطيع تخريب الديمقراطية ومعارضة الرأي

العام بنجاح حول قضايا داخلية تهم كل فرد تقريباً ،فليس من الغريب أن يمارس "اللوبي" الصهيوني سيادته علي الكونغرس كما يريد في السياسة الخارجية التي يعبر قليلون من الأميركيين عن رأي خاص حولها.إن أكثرية الناس في اميركا لاتوافق،مثلاً ،بأن تستخدم الحكومة الإتحادية الضرائب التي تجمعها من المواطنين في تمويل الإجهاض عند الطلبة ،النقابية الإجبارية ،سيطرة الحكومة علي التعليم،النقل الإجباري للتلاميذ إلي مدارس معينة ،"الكوتا" الإثنية في العمل،حركة النساء الراديكالية ،ولكن الحكومة تعطي هذه القضايا ملايين الدولارات كمساعدة.

الكونغرس وافق علي اتفاقية سيناء عام 1975 علي الرغم من أن البريد الذي كان يتسلمه من المواطنين الأميركيين كان بأكثريته الساحقة ضدها– ستة لواحد ،أو 90٪ تقريباً ضدها.وفي عام 1969 دلت الاستفتاءات الأميركية ان الأكثرية الساحقة من الشعب الأميركي كانت ضد الحرب في فييتنام،ولكن الحرب استمرت رغم ذلك لبضع سنوات أخري.إن أكثرية الشعب الأميركي (66٪) تريد بقوة الإحتفاظ بالتشريع الحالي في حماية الوسط الطبيعي،ثم إن 45٪ تقول بأن العمل

علي تحسين هذا الوسط يجب أن يستمر بصرف النظر عن التكاليف.آخر استفتاء أجرته مؤسسة هاريس كشف عن ان 80٪ يعارضون أي استرخاء في قانون حماية نقاء الهواء،"ولكن إدارة الرئيس ريغن الحالية كانت تقوم بكل ماتستطيعه في الإنحراف عن هذا التشريع ومناقضته". "18".

وكشف استفتاء أجرته النيوزويك بين اليهود الأميركيين أنفسهم في آواخر 1981 أن 53٪ يعتقدون أن سياسة بيغن تسئ إلي اسرائيل في الولايات المتحدة،وأن 69٪ قالوا بأنه يجب علي بيغن إعادة النظر في معارضته الشرسة للتفاوض مع منظمة تحرير فلسطين." 19".

وعلي الرغم من أن الرأي العام كان ولايزال ضد دعم الحكومة الإتحادية المالي لزراعة الدخان،فإن الكونغرس كان يصادق باستمرار علي هذا الدعم.وهؤلاء الذين يريدون تجميد التجارب النووية والتسلح الذري يشكلون أكثرية كبيرة في الولايات المتحدة،ولكن الكونغرس والبيت الأبيض لايعملان تبعاً لهذا الراي العام.إن مؤسسة هاريس أجرت استفتاءاً في 22 أبريل، 1982،حول إنتاج الأسلحة الذرية،فكانت النتيجة أن 66٪ يعتبرون أن هذا الإنتاج غير اخلاقي.إن الاستفتاءات

كشفت أن 2 من 3 من الأميركيين ،أي 66٪ يؤيدون تعديل الدستور بشكل يؤمن المساواة بين النساء والرجال ،ولكن التعديل لم يحدث.

إن استفتاءات الرأي العام في 1979 دلت أن هناك معارضة قوية لسياسة "السلم الأميركية" في الشرق الأوسط،وذلك بسبب المساعدة العسكرية الضخمة التي كان علي اميركا تقديمها لإسرائيل ومصر. ولكن ذلك لم يغير هذه السياسة.وفي استفتاء حول هذه المساعدة كان المؤيدون يمثلون فقط واحداً من كل خمسة اميركيين.وفي استفتاء عام 1978 حول مشروع كارتر في بيع كمية كبيرة من الأسلحة تساوي 5 مليارات دولار تقريباً لإسرائيل،ومصر والسعودية ،تبين أن الشعب الأميركي يرفض هذا البيع بأكثرية 66٪ ضد 26٪ يؤيدونها.ولكن لم يمنع هذا المشروع.

54٪ عارضوا بيع طائرات الرادار إلي العربية السعودية ،و 19٪ فقط كانوا يؤيدونه ،ولكن الحكومة باعت هذه الطائرات إلي السعودية.

وعلي الرغم من عدم شعبية المساعدة العسكرية ،فإن الأكثرية الساحقة من الكونغرس كانت باستمرار تؤيد مساعدة كهذه لإسرائيل.

إن استفتاءاً حديثاً وجد،في الواقع،أن 6، 67٪ من اعضاء الكونغرس يشعرون أنه يجب تخفيض المساعدة العسكرية الخارجية ، 2، 21٪ فقط

رأوا أنه يجب زيادتها ،و 85٪ يعتقدون أن معظم أو كل المساعدة الأميركية الخارجية يجب أن تكون في شكل إقتصادي وليس كمساعدة عسكرية.ولكن المساعدة العسكرية لإسرائيل لم تستمر فقط، بل كانت تزداد مع الوقت." 20"

في استفتاء أجرته النيوزويك في 13 أغسطس، 1982،أي في قمة الغزو الإسرائيلي للبنان،تبين أن 66٪ تقريبا استنكروا هذا الغزو،وأن 43٪ رأوا أنه يجب علي الولايات المتحدة ايقاف إرسال أية أسلحة إلي اسرائيل، هذا علي الرغم أنه فيما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط ككل بقي الرأي العام ثابتاً في تأييده لإسرائيل،ولكن الحكومة الأميركية – وبشكل خاص الكونغرس– لم يتخذا أية خطوة جدية في الضغط علي اسرائيل من أجل الإنسحاب أو التوقف عن غزوها.وبعد إعلان الرئيس ريغن عن مشروعه السلمي في بداية سبتمبر، 1982،كشف استفتاء بأن 64٪ يعتقدون أنه يجب علي اسرائيل قبول المشروع ضد 23٪ قالوا بأنها يجب أن لاتقبله.ولكن مرة اخري لم تتخذ الحكومة – وخصوصاً الكونغرس– أية خطوة جدية في الضغط علي اسرائيل بالإنسحاب من الأراضي التي احتلتها عام 1967 رغم أن المشروع يؤكد علي ذلك.

الرأي العام الدولي تحول ابتداءاً من السبعينات وأصبح ضد اسرائيل، ولكن ذلك لم يؤد إلي أية نتائج إيجابية في تغيير سياسة اميركا الصهيونية.جامعة نورشوسترن في ولاية ألبناي أعطت درجة شرف جامعية إلي بيغن علي الرغم بأن أكثرية الطلاب الساحقة صوتت ضد ذلك.

هذه الأمثلة المختلفة – وهي تشكل في الواقع ظاهرة يومية في الحياة السياسية الأميركية– تدل بوضوح أنه حتي عندما يوجد رأي عام يمثل أكثرية الشعب حول مشكلة أو قضية ما ،فذلك لايعني أبداً أن هذا الرأي يفرض سياسة تنسجم معه.إنها تعني أن الرأي العام حين يتعارض مع مصلحة "جماعة ضاغطة" أو لوبي قوي،يكون دون قيمة سياسية.هذا يعني في دوره أنه حتي إن استطاع العرب كسب الرأي العام الأميركي للقضية العربية ،فإن هذا لايعني أبداً أنه سيترجم ذاته في تغيير السياسة الأميركية تجاه النزاع العربي–الصهيوني،لأن هذا الرأي يصطدم بنفوذ اللوبي الصهيوني المهيمن علي الكونغرس،وبالتالي يكون عاجزاً عن تجاوزه.

* *

-الجهل السياسي الذي يميز الجمهور الأميركي.

بعض الأمثلة تكفي في إيضاح ما نعنيه بهذا الجهل.إننا نجد مثلاً علي ذلك في درجة الجهل التي يتميز بها الرأي العام الأميركي اثناء مطاردة جمهور كبير من الأميركيين بتهمة الشيوعية اثناء المرحلة الماكارثية في اوائل الخمسينات،عندما كان السناتور جوزف ماكارثي واعضاء "لجنة التحقيق في النشاطات اللا اميركية" التي كان يرأسها يلاحقون ويحققون مع آلاف عديدة بتهمة الشيوعية.قسم كبير من هذه التحقيقات التي استمرت أربع سنوات وامتدت إلي جميع دوائر الحكومة،والجامعات، والصحافة،والسينما،..إلخ.كان ينقل علي شاشة التلفزيون وفي الراديو. ولكن في قمة تلك "الهستيريا" والتحقيقات وجد أحد الباحثين الأميركيين أن 30٪ من الجمهور الأميركي كانوا عاجزين عن ذكر إسم واحد بين اسماء الأعضاء الذين كانوا يحققون في قضية الشيوعية الداخلية.كثيرون آخرون أشاروا إلي الأثر الضعيف الذي سجلته تلك "الهستيريا الشيوعية" في الرأي العام الأميركي اثناء تلك المرحلة.

فالمشاحنة كانت حادة ومريرة وجامعة علي مستوي النخب المثقفة أو الأوساط الحكومية والفكرية ،ولكن قسماً كبيراً مدهشاً من الأميركيين كان جاهلاًبها.هذه المشاحنة حول الشيوعية الداخلية توفر مثلاً كلاسيكياً عن صدام مهلك بين هذه النخب،ولكن دون أن ينتبه إليها قطاع مدهش من الجمهور العام." 22".وعند حدوث الإنشقاق بين يوغسلافيا والإتحاد السوفييتي،وخروج تيتو علي إرادة ستالين،وفي إبان المعركة بين الطرفين جري استفتاء للشعب الأميركي،يسأل،فيما يسأله، "من هو تيتو؟"..ثمانية في المائة فقط استطاعوا الإجابة علي هذا السؤال، علي الرغم من أن اميركا كانت ترسل آنذاك مئات الملايين من المساعدة الإقتصادية ليوغسلافيا ،وعلي الرغم من أن أخبار تيتو وخلافه مع ستالين كانت تحتل عناوين الصحف لمدة أسابيع.

في عام 1964 جري استفتاء سُئل فيه الأميركيون ما هو نوع النظام السياسي الذي يسود في الصين،أو هل يعلمون بوجود حكم شيوعي في الصين؟..82٪ عجزوا عن الجواب، 29٪ لم يعرفوا بوجود حكومة الصين الوطنية." 23".هذا علي الرغم من أن اميركا كانت متحالفة مع هذه الحكومة منذ سنوات عديدة في حربها ضد الثورة الشيوعية ،وعلي

الرغم من أن سقوط الصين بين أيدي الشيوعيين هز اميركا ونظامها هزة عنيفة كان من نتائجها المرحلة الماكارثية نفسها.ولقد كتب جورج كينان "عميد الدبلوماسيين" الأميركيين،عام 1977،أنه بعد مرور ثلاثين سنة علي الخصومة بين ستالين وتيتو،وإنشقاق يوغسلافيا عن الإتحاد السوفييتي،نجد أننا مضطرون،وبشكل لايصدق،بأن نؤكد أن يوغسلافيا لاتخضع للسيطرة السوفيتية،ولاتنتمي إلي حلف وارسو." 24".

في استفتاء أعلنت عنه الـــ"أي.بي.سي" في نشرة أخبارها في 16 سبتمبر 1982،وكان حول موقف الشعب الأميركي من رئاسة ريغن، تبين أن 50٪ لم يسمعوا بعد بمشروع السلم الذي قدمه لحل النزاع العربي-الإسرائيلي في أول سبتمبر، رغم أن الصحف والإذاعات كانت تتكلم عنه طيلة اسبوعين ونيف.

إن جو فرانكلين-تروت،الصحافية التي تعمل في برنامج "ماكنيل ليهرير" الذي يقدم تحاليل يومية حول الأخبار والأحداث السياسية، قالت في مقابلة،إثر تقديمها لبرنامج تلفزيوني حول العربية السعودية، "عندما كنا نقدم برامجنا اثناء الأزمة الإيرانية (أزمة الرهائن) كان علينا أن نفسر في كل عرض بأنه يوجد دين يدعي الإسلام يمارسه 800

مليون في أربعين بلداً" ،هذا علي الرغم من أنه يفترض في الجمهور الذي يستمع إلي برنامج "ماكنيل ليهرير" بأن يكون أكثر ثقافة ومعرفة من المعدل الوسط..وعلي الرغم من أن الأميركيين كانوا يجابهون أسعار بترول عالية وأزمة الرهائن الأميركية في ايران،فإن معرفة أكثريتهم المحدودة بالمنطقة مدهشة حقاً." 25".

إن بعض الإستفتاءات دلت أن اكثر من 30٪ لايعرفون شيئاً عن العلاقة بين التدخين وأمراض القلب،إن 50٪ تقريباً من جميع النساء لايعرفن أن التدخين اثناء الحمل يزيد من خطر الإجهاض،وأن 20٪ لايعرفون أن التدخين يسبب السرطان " 26" ،هذا علي الرغم من أن الحديث عن هذه العلاقة بين التدخين وهذه النتائج كان حديثاً يومياً تقربياً في الصحف والإذاعات والتلفزيون لمدة عشرين سنة.المعلقة المعروفة فلورا لويس لاحظت،"إننا نتكلم عن حكم الأكثرية ،ولكن أحد التقديرات لعدد الناخبين الذين صوتوا في الإنتخابات الأخيرة يوم 4 نوفمبر، 1982، حدد هذا العدد بـــ 31٪ من مجموع الناخبين.بعض التقديرات الأخري كانت أعلي،ولكنها كانت أقل من 40٪.ليس هناك من بلد آخر يستطيع الذين يحكمون فيه إعلان شرعيتهم علي أساس تأييد 2 فقط من كل 10

ناخبين" ." 27"من ناحية أخري مايعرفه السياسيون أيضاً هو أن قرارات التصويت ليست عادة نتيجة قبول حماسي لإيديولوجية المرشح.

إن أكثرية الناخبين في أية انتخابات لايعرفون شيئاً مهماً عن المرشحين وغالباً لايعرفون حتي اسماءهم.ففي عام 1973،مثلا،سأل "معهد ايفلتون للسياسة" في جامعة روتجيرز،عينة من الناخبين في ولاية نيوجرسي حول معرفتهم للمرشحين الذين كانوا يحاولون الحصول علي المصادقة علي ترشيحهم من قبل أحزابهم في انتخابات حاكم للولاية. بين الذين قالوا إنهم يحصلون علي معظم معلوماتهم من الصحف،كان هناك 10٪ فقط يعرفون هُوية أكثر من مرشح واحد.بين الذين قالوا أن التلفزيون يشكل أهم مصدر سياسي لمعلوماتهم كان 4٪ فقط قادرين علي تعيين هُوية أكثر من مرشح واحد." 28" .

إن إحدي المؤسسات الصحفية في ولاية بنسلفانيا قدمت 5 دولارات لكل من يعرف إسم اثنين من المرشحين في دائرة انتخابية اختارتها لهذا الغرض،بين 120 فرداً طرح عليهم هذا السؤال في ثلاث مراكز تجارية تبين أن 6 فقط استطاعوا تسمية اثنين." 29" .

هذا الجهل ليس حديث الظهور،بل هو عميق الجذور في الديمقراطية الأميركية.قبل انتخابات 1946،أربعة من خمسة في فيلادلفيا،مثلا، لم يعرفوا اسماء مرشحي الحزبين الرئيسيين لمقعد في مجلس الشيوخ الفيدرالي،ولحاكم الولاية،وبعد الإنتخابات كان نصف الناخبين فقط يعرفون إسم الناجحين."30".

هذه هي فقط بعض الأمثلة التي تكشف بوضوح عن أبعاد الجهل السياسي الذي يميز جمهور الناخبين الأميركيين.السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو:كيف يمكن الإتجاه إلي الرأي العام الأميركي وطرح القضية العربية أمامه طرحاً عقلانياً إن كان الشعب الأميركي في هذه الحالة من الجهل او اللامبالاة السياسية؟.

"الشعب الأميركي" كما لاحظ ميلز في الستينات،"لايشكل حالياً جمهوراً سياسياً وهو يتميز باللامبالاة السياسية أكثر من أي وقت مضي"."31".

هذا يعني،من ناحية أخري،حرية الكونغرس بأن يعمل ما يشاء تجاه النزاع العربي–الإسرائيلي –وهو يعمل دائماً مايريده اللوبي الصهيوني الذي يسوده– وذلك بسبب غياب الجمهور السياسي الواعي الذي يستطيع أن يراقب،يضبط،يوجه،ويحاسب.

-استمرار الرأي العام الأميركي في تأييده التقليدي لإسرائيل.

الأميركيون كانوا يؤيدون تقليدياً اسرائيل ضد العرب،وهذا التأييد لايزال علي حاله منذ 1948.إن مؤسسة هاريس أجرت استفتاء في أواسط عام 1975 كشف أن 42٪ من الأميركيين يؤيدون اسرائيل مقابل 5٪ يؤيدون العرب." 32".

أسئلة تقتصر فقط علي قضية إرسال الأسلحة إلي اسرائيل كشفت عن موقف مماثل.ففي استفتاء آخر أجرته مؤسسة هاريس عام 1975 تبين أن ثلثي الشعب الأميركي يؤيدون إرسال الأسلحة اسرائيل بينما كان عدد الذين يؤيدون إرسالها إلي العرب يقتصر فقط علي خُمس الشعب." 33".

في استفتاء أجرته مؤسسة غالوب في أواسط 1976 تبين أن 65٪ من الأميركيين يعبرون عن موقف إيجابي تجاه اسرائيل،و 25٪ فقط عن موقف سلبي." 34".

لويس هاريس مدير مؤسسة هاريس لإحصاء الرأي العام،يكتب في مقال بعنوان "الرأي العام يتحول تجاه وجهات النظر الإسرائيلية" ،بأن

الأميركيين لايقبلون المطلب العربي بإنسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة بعد حرب 1967،لايؤيدون قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية ،ويرون أن الضجة التي ثارت حول المستوطنات الإسرائيلية الدينية في الأراضي المحتلة كانت مضخمة.

ثم يشير بأن 9٪ فقط يريدون اسرائيل بأن تنسحب إلي حدود 1967، و 22٪ يشعرون بأنه لايجب علي اسرائيل أن تتنازل عن أي جزء من هذه الأراضي المحتلة." 35".

في استفتاء أجرته النيويورك تايمز،والـــ "أي.بي.سي" في عام 1978 مع الذين يهتمون بشؤون الشرق الأوسط فقط،تبين بأن عدد الأميركيين الذين يؤيدون اسرائيل إنخفض من 54٪ في اكتوبر 1977 إلي 43٪ في ابريل، 1978،ولكن تأييد العرب كان ثابتاً تقريباً ، 27٪ في اكتوبر، و 29٪ في ابريل.

في استفتاء آخر أجرته مؤسسة غالوب بعد بضعة أشهر تبين أن هناك بين الذين سمعوا بالوضع في الشرق الأوسط أو قرأوا عنه ، 47٪ يقولون بأنهم لايتعاطفون مع أي جانب في النزاع. 42٪ يقولون بأنهم يتعاطفون مع اسرائيل،و 11٪ يقولون بأنهم يتعاطفون مع العرب." 36".

هذا يدل أن التعاطف مع العرب إنخفض من 29٪ إلي 11٪ في مجري بضعة أشهر.في استفتاء أجرته مؤسسة هاريس في أبريل، 1978،تبين "أن الأميركيين يتخذون حول معظم القضايا الأساسية، مواقف غير بعيدة من المواقف التي تتخذها اسرائيل" ."37" .

في استفتاء أجرته مؤسسة هاريس في أغسطس 1979،تبين أن 71٪ يتعاطفون مع اسرائيل وليس مع منظمة تحرير فلسطين في النزاع القائم بينهما، 8٪ فقط كانوا يؤيدون المنظمة."38".ولكن من ناحية أخري تبين في استفتاء سابق أجرته النيويورك تايمز بالتعاون مع "سي بي إس" أن نصف الأميركيين تقريباً بين الذين سمعوا بمنظمة تحرير فلسطين يعتقدون أن الولايات المتحدة يجب أن تتفاوض معها."39" .

هذه الأمثلة من الإستفتاءات كافية في إبراز الواقعة التالية،وهي أن تأييد الرأي العام الأميركي لإسرائيل استمر بشكل قوي رغم جميع التحولات والأحداث،التي وقعت منذ عام 1948، رغم العدوانية التوسعية التي مارستها اسرائيل عبر هذه السنين والتي كانت تزداد حدة واستهتاراً بالرأي العام الدولي، رغم ظهور "قوة" البترول العربي

وحرب اكتوبر، ..إلخ.هذه الإستفتاءات كانت تدل علاوة علي ذلك،علي الوقائع التالية:

1.إن أقلية محدودة من الشعب الأميركي كانت تهتم بأحداث الوطن العربي،النزاع العربي–الإسرائيلي،أو تعرف أي شئ مهم حول ذلك.

"علي الرغم من أن الصراع العربي الإسرائيلي كان دائراً منذ أكثر من ثلاثين عاماً،وقاد إلي أربعة حروب،فإن أكثرية الأميركيين لم توجه انتباهاً يذكر إلي تطورات الشرق الأوسط..إن جزءاً يسيراً نسبياً من الشعب الأميركي يتابع عن كثب أحداث الشرق الأوسط"."40".

2.هذا الإستفتاءات كانت تدل بأن أي ارتفاع في درجة التعاطف مع العرب،وخصوصاً مع مصر (التي كانت في بداية الثمانينات تنال قدراً أعلي من بيغن واسرائيل) لم يكن يحدث علي حساب التأييد لإسرائيل.

هذه الإستفتاءات تدل أن التأييد الأميركي لإسرائيل بقي ثابتاً.

ففي عام 1976 كان 52٪ يقولون انهم يقفون إلي جانب اسرائيل،وفي عام 1980 كانت نسبة المؤيدين لإسرائيل 52٪ أيضاً.

3.رغم غزو لبنان،تدمير مدنه في بيروت والجنوب،ورغم القتل الجماعي للمدنيين عن طريق القصف المستمر..إلخ.فإن تأييد الرأي العام الأميركي لإسرائيل بقي كما كان.فعلي الرغم من النقد الكثيف،في الواقع،للغزو الإسرائيلي الذي قامت به الصحافة وحتي شبكات التلفزيون الكبري،فإن الإستفتاءات التي جرت اثناء ذلك كانت تدل أن تأييد الرأي العام الأميركي لإسرائيل استمر عالياً جداً.إن استفتاءاً أجرته مؤسسة هاريس في قمة التدمير الإسرائيلي لبيروت دل أن 73٪ يعتبرون أن اسرائيل حليفاً قوياً أو صديقاً للولايات المتحدة،ضد 16٪ فقط من الذين أنكروا ذلك.واستفتاء آخر أجرته الواشنطن بوست بالتعاون مع "أي.بي.سي" وجد أن تعاطف الرأي العام الأميركي مع اسرائيل إنخفض قليلاً جداً،من 55٪ في بداية مارس،إلي 52٪ في أواسط أغسطس 1982،بينما التعاطف مع العرب بقي ثابتاً كما كان،18٪." 42".

إن تفسير هاريس نفسه لوقائع استفتاءاته يشير بأنها تدل علي درجة بسيطة من الإنخفاض في تأييد اسرائيل في الأيام الأخيرة من محاصرة بيروت ولكن ليس علي إنهيار هذا التأييد كما أوحت الصحف." 43".

"رغم وجود قلق في اميركا حول الأحداث التي وقعت حديثاً في الشرق الأوسط،فإن هذا القلق لم يحدث أي أثر أبداً في الدعم الأميركي الحالي والأخلاقي لقضايا أمن اسرائيل.."

إن إدوار ساندرز،الذي كان الصلة بين البيت الأبيض اثناء رئاسة كارتر وبين الهيئات اليهودية ،قال: "يجب التمييز بين تأييد اسرائيل وتأييد بيغن،لاشك أن بيغن جعل من الصعب علي الذين كانوا يؤيدون اسرائيل بأن يتمسكوا بموقفهم،ولكن رغم ذلك هناك إجماع فيما يتعلق بأمن اسرائيل". "44".

4.عندما كانت نسبة تأييد العرب ترتفع قليلاً ،كان ذلك يعود إلي كون هذا التأييد يرتفع بين المفكرين الجامعيين،والذين يهتمون بشؤون الشرق الأوسط.أما من حيث الرأي الأميركي العام،فإنه كان باستمرار يؤيد اسرائيل ضد العرب بهامش واسع.هذا التأييد العام لإسرائيل شجع ،كما يبدو،موقفاً مناصراً لإسرائيل في الكونغرس،طالما أن هذا الموقف لايعني تقديم قوات عسكرية.هذا التحليل يعني أنه بما أن اليهود يناصرون مساعدة اسرائيل بشدة كبيرة – بينما أكثرية الشعب الأميركي الغير يهودية لاتلتزم بوجهات نظر قوية حول الموضوع – فإن

دعم اسرائيل كان يعمل بوضوح لمصلحة الكثيرين من اعضاء الكونغرس الإنتخابية." 45".

إن "صورة" العربي في الرأي العام الأميركي إزدادت بشاعة مع الوقت. ففي عام 1981 أجرت مجلة "ميدل إيست جورنال" استفتاءاً عاما كشف أن 44٪ من الذين أجابوا عليه، يرون أن العرب "برابرة وقساة"، 49٪ يرون أنهم "غادرين ومحتالين"، و50٪ وصفوهم كـــ"مولعين بالحرب وسفاحين"." 46".

* *

هذه الوقائع والحقائق عالجت موضوع سياسة اميركا الصهيونية من زاوية واحدة، ولكن كي يكتمل البحث ونحقق إدراكاً علمياً متكاملاً حول طبيعة هذه السياسة وأسبابها البعيدة يجب معالجة الموضوع من زوايا أخري لاتقل أهمية، وخصوصاً طبيعة تركيب الكونغرس بغية تفسير السيطرة التي تمارسها الصهيونية عليه. ولكن حتي وإن افترضنا "المستحيل" وكان بإمكاننا كسب الرأي العام الأميركي لقضيتنا، فذلك لايعني أبداً، كما أشرنا سابقاً أي تعديل صحيح لسياسة اميركا

الصهيونية.كسب الرأي العام يحتاج،علاوة علي ذلك،معالجة الضعف العربي،و دون هذه المعالجة لايمكن له أن يقود إلي النتيجة التي نبغيها منه وهي تغيير سياسة اميركا الصهيونية.ولكن الحقيقة الموضوعية هي أنه دون هذه المعالجة لايمكن لنا كسبه،وإن صرفنا ألف مرة أكثر مما تصرفه حالياً،الحكومات ومكاتب الإعلام العربية في اميركا،ولو جمعنا في خدمة ذلك أهم الكفاءات الفكرية العربية والأميركيةالمناصرة لنا،بل أهم الكفاءات الفكرية في العالم!..

الوقائع والحقائق التي أشرنا إليها تكشف بوضوح أن الإتجاه إلي الرأي العام الأميركي لايمكن أن يقود إلي أية نتيجة يمكن أن تعدل سياسة اميركا الصهيونية،وأن كل محاولة في هذا السبيل هي إضاعة للوقت وبعثرة لجهود وطاقات يجب أن تبذل في صعيد آخر: معالجة الضعف العربي.

ولكن معالجة هذا الضعف تعني أولاً وقبل كل شئ وفوق كل شئ،معالجة التجزئة المتزايدة والتجزء،وقيام دولة الوحدة،أو علي الأقل تحقيق خطوة أو خطوات كبيرة نحوها،تمتد علي الأقل إلي الأقطار،أو بعض الأقطار المحيطة بالأرض المحتلة.كل قول بتجديد الحياة العربية،

وبخلق إنسان أو مستقبل عربي جديد،دون دولة الوحدة كإطار سياسي- مادي له،قول إعتباطي.

يجب أن ندرك أن الإحتلال ليس إحتلالاً صهيونياً فقط،بل هو في الواقع إحتلال اميركي-صهيوني،وأن مجابهة الإحتلال تعني مجابهة شاملة حاسمة مع اميركا.ليس هناك من حل آخر،من طريق أخري،فهذه المجابهة مفروضة علينا لانختارها،ولم نخترها،وهي تفرض علينا تعبئة جميع مواردنا وطاقاتنا،ولكن هناك أداة واحدة أولي ورئيسية لهذه التعبئة: دولة الوحدة.لقد آن لنا،بعد تجارب مريرة مهينة تمتد إلي 35 عاماً،أن ندرك الحقيقة الواضحة وهي أن التحرير يعني التوحيد،وأن التوحيد هو الطريق إلي التحرير.كل استراتيجيات أخري لاتنطلق من هذا الموقع الوحدوي هي إضاعة وتبذير لجهودنا،وطاقاتنا، وأوقاتنا،في مكان غير مكانها.

إنني في الواقع،أذهب إلي أبعد من ذلك وأقوي.إن قيام دولة الوحدة أو حتي خطوات كبيرة نحوها يجعل التحرير ممكناً ومحتملاً جداً دون معركة أو معارك عسكرية ولأن ثقلها المادي والسياسي والدولي يكفي آنذاك في تفجير التناقضات الداخلية التي تموج بها اسرائيل فتمزقها،

وفي فصم علاقتها بالولايات المتحدة،قاعدتها العسكرية والمادية والسياسية.القول باللجوء إلي الرأي العام الأميركي يشكل طريقاً أخري في التهرب من مجابهة هذه الحقيقة.فهو أسهل بكثير من مجابهة التحديات والتضحيات الجمة الكبيرة التي تترتب علي النضال الوحدوي في طريق دولة الوحدة.الطريق الأولي لاتتطلب أية جهود تؤذي مادياً وسياسياً القائمين بها،ولكن الطريق الثانية تتطلب تجاوز العربي لذاته -وهو أهم التحديات الإنسانية- ونقاء نفسياً وفكرياً يعيش فيه الوحدوي فكرة الوحدة كأساس لوجوده ذاته،كقاعدة تتمحور عليها هُويته وذاته نفسها،فيقيس كل شئ،ويحكم علي كل شئ في ضوئها، ويري أن مايخدمها هو الخير،ومايسئ إليها هو الشر.إنه نقاء "الأطفال" الذي يحول الوحدوي إلي قديس يري سعادته الأولي في التنازل عن كل شئ،المال،والمركز،والراحة،والسلطة،...إلخ.إن كان ذلك يخدم دولة الوحدة.إنه نقاء الشهداء الذي يُشعر بغبطة روحية كبري في الإستشهاد من أجل دولة الوحدة...

إلي هذا النقاء ادعو الوحدويين العرب..فالإنزلاق المستمر في الإقليمية والذي يهدد بأن يكون نهائياً لاينفع فيه شئ فيما بعد،يتطلب هذا النوع

من النقاء ،نقاء المقاومة له.ففي توفر بعض هذا النوع من النقاء في الطلائع الوحدوية يمكن أن نحقق دولة الوحدة ،وعندئذ فقط تتحقق لنا إرادة التحرير ،أداة إسترجاع وحماية الكرامة العربية التي كانت تداس تحت أقدام المحتل كل يوم ولمدة 35 عاماً ،أي قول آخر هو في قناعتي كذب علي أنفسنا ،علي الشعب العربي ،حماقة فكرية ،أو انحلال أخلاقي.

""

""

"1".هذه الدراسة نشرت آنذاك في "دراسات عربية" عدد حزيران، 1965.جريدة "الثورة" البغدادية نشرتها ايضاً كسلسلة من المقالات في تموز 1965.في عام 1980،أعادت صحيفة "الخليج العربي" نشرها من جديد.

"2".هذه الدروس تدل ببداهة مماثلة ايضاً ان المجابهة تفرض التوحيد ،وأن كل مجابهة دون هذا التوحيد هي مجابهة فاشلة.

"3".Raymond Aron.The Imperial Republic.

Prentice.Hall 1974.p:970

"4.T.and G.Boggs.Revolution or Evolution In Twentieth century.Monthly Review Pren.1974.pp:200-201

"5".Ashley Montagu: The Humanization of Man Grove pren.1962.p:93.

"6".David Nes:American Public opinion and Israel.middle East international.June 1975.

"7".Stephen I,aacs:Jeus and finericon politics.Doubleday and co.1974.p.145

"8".Russell Baker:Rottling the chains.the new York times.August 21.1982

"9".Arthw Schiesinge:the Imperial Presidency.Popular library.p:318

"10".Ibid: p.355

"11".W.G.Runciman:Cocial Science and Political theory.combridge university pren.1965.p:91.

"12".Aloin Gouldner:the future of Intellctals and Rise of new class.the seabury pren.1979 p:89.

"13".Alan Wolfe:the limits of legitimacy.the free pren.1977 p:237.

"14".Russell Howe and Sarah Trott:The power pwddles.Doubleday and co.1977 p:5

"15".Jack Anderson:The American Political Paradox Detroit free pren .4-25-81.

"16".Time.October 25.1982

"17".The New York Times.27 May.1982

"18".John Oskes:Reagan is still not blamed for damage.Detroit free pren.November 4.1981

"19".News Week.September 14.1981

"20".Marvin Fewr Werger:Congres and Israel.Green Wood pren.1979.pp:186-132

"21".S.A Stoffer: Communion.confarmity and civil siberties.1955

"22".David Apter: Ideology and Discontent.

Free pren.1964.p:32

"23".Time.December 25.1964

"24".G.R.ed: Eurocommunism.universe books.1978.p:206

"25".Detroit free pren.October 26.1978

"26".A.Sulzbergs: smoking warning called Ineffective.the new York times.may 22.1981

"27".Flora Sewis: Tv.money and votes.the new York times.november 5.1982

"28".Stephen Isaacs: of cit.pp:144-145

"29".Time.november 15.1982

"30".L.Rogers: The Pollsters.1948

"31".C.Wright Mills: The Leauses of world war Three Balls.ntine books.1960.p:46

"32".The Near East Report.19.1973

"33".Harris Survey.April 10.1975

"34".Gallup Opinion Inde.No.136.november 1975

"35".L.Harris:Public opinion tilts tow and Israel views.Detroit free pren.January 26 1978

"36".Detroit free pren.september 6.1978

"37".Detroit free pren.october 26.1978

"38".Detroit free pren.august 27.1978

"39".The New York Times.november 8.1979

"40".M.Fewer Werger: of cit.p:87

"41".Jack Germond and J.Witcover Detroit free pren.october 8.1980

"42".Detroit free pren.august.1982

"43".J.Germond and J.Witcover: poll results Won't ersasc new u.s- Israel tensions Detroit Free pren.august 25.1982

"44"T.Germond and T.Witcover: Begin still has support where it counts the most.

Detroit free pren.november 22.1982

"45".M.Fewer Weyer: of cit.p:89

"46".Detroit free pren.november 2.1981

""

""

""

قام بنسخه وإعداده ونشره رقمياً.المواطن العربي الليبي الملحد، خالد فرحات.

طرابلس الغرب،الأحد،الموافق 22/يناير-كانون ثاني/2017.

""